المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

إدراك الاضطرابات السياسية المؤثرة على الاستقرار ـ مصر وليبيا بعد عام 2010 أنموذجاً

الباحث: حسنين عيسى محمد صالح الخرسان
hasanine.alkersan@student.uokufa.edu.iq
أ. د. بهاء عدنان يحيى السعبري
bahaa.alsabary@uokufa.edu.iq

الملخص

إن إدراك صانع القرار لطبيعة الاضطرابات السياسية يعد حجر الزاوية في تحديد مسارات الاستقرار أو الانزلاق نحو الفوضى، إذ تختلف آليات التفاعل الرسمي مع الأزمات تبعاً لنظرة النظام الحاكم لمسببات الاضطراب ومآلاته المحتملة، فالقادة في أوقات الأزمات عادة ما يعجزون عن الارتفاع إلى مستوى التصرف العقلاني أو يكونوا غير راغبين في ذلك، ويعود سبب ذلك إلى التصور في الإدراك الإنساني عند معالجة المعلومات، فيأخذ المعلومات التي تتفق ونسقه العقيدي، ويترك التي لا تتفق معه فينشا سوء الإدراك، وعلى هذا الأساس فأن النظامين السياسيين المصري والليبي تعرضا إلى اختبارات شديدة بعد موجة من الاحتجاجات التي أسهمت في اسقاط النظامين، ثم أن النظامان الجديدان تعرضا إلى خيارات صعبة تتعلق بطبيعة إدارة الأزمات في الدولتين.

الكلمات المفتاحية: الاضطرابات السياسية، الاستقرار، الاحتجاجات، مصر، ليبيا.

Understanding Political Turmoil Affecting Stability - Egypt and Libya after 2010 as a Model

Researcher: Hassanein Issa Mohammed Saleh Al-Khersan
hasanine.alkersan@student.uokufa.edu.iq
Prof. Dr. Bahaa Adnan Yahya Al-Sa'bari
bahaa.alsabary@uokufa.edu.iq

Abstract

A decision – maker's understanding of the nature of political unrest is a cornerstone in determining the path to stability or a slide into chaos. Official mechanisms for dealing with crises vary depending on the ruling regime's view of the causes of the unrest and its potential consequences. In times of crisis, leaders are often unable or unwilling to rise to the level of rational behavior. This is due to the way human perception processes information. It accepts information that aligns with its ideological framework and discards that which does not, leading to misperception. Based on this, the Egyptian and Libyan political systems were subjected to severe tests following a wave of protests that contributed to the downfall of both regimes. The new regimes were then faced with difficult choices regarding the nature of crisis management in both countries.

Keywords: Political unrest, stability, protests, Egypt, Libya.

المطلب الأول

إدراك تطور الاضطرابات السياسية لدى صانع القرار

تعد الاضطرابات السياسية أحد أبرز الظواهر التي تُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، لما تحمله من دلالات على اختلال في البُنى السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية، ولا تكتمل قراءة هذه الظواهر إلا من خلال فهم الطريقة التي يُدرك بها صانع القرار طبيعتها ومآلاتها، فالإدراك السياسي يُمثل مدخلًا تفسيرياً لسلوك الأنظمة تجاه الأزمات، كما يوجه مسارات الاستجابة، سواء عبر الاحتواء أو التصعيد. ويقتضي فهم مشهد تطور الاضطرابات السياسية الانطلاق أولاً من تحليل الطريقة التي يدرك بها صانع القرار هذه

الاضطرابات، باعتبارها مسبباً مباشراً لزعزعة الاستقرار، لا سيما حين تكون ناتجة عن ثورات شعبية أو احتجاجات جماهيرية أو أزمات تنموية متراكمة، في هذا السياق يشير تقرير "المعهد الديمقراطي الوطني" إلى أن: "اتخاذ القرار السياسي السريع والفعال أمر بالغ الأهمية أثناء الأزمات ليس فقط بسبب ضيق الوقت، بل لأن الأزمات لا يمكن التنبؤ بها وتطال كل جوانب الحياة"[1].

وفي سياق الأزمات غير المتوقعة، مثل الاضطرابات السياسية الناتجة عن احتجاجات أو اختلالات اجتماعية تزداد أهمية سرعان اتخاذ القرار السياسي وفعاليته، إذ أن الأزمات لا يمكن التنبؤ بها ويطال تأثيرها قطاعات كبيرة من السكان، وهذا يجعل من إدراك صانع القرار لطبيعة الحدث وتداعياته شرطاً أولياً لترشيد القرار، لا سيما حين تكون المؤسسات والهيئات المعنية غير مستعدة مما يعزز منها شاشة الاستجابة ويعمق حالة عدم الاستقرار[2]، كما تشير الأدبيات إلى أن فعالية صانع القرار في مواجهة الاضطرابات السياسية تعتمد على مدى امتلاكه لرؤية عقلانية مدعومة بالمعلومة الدقيقة، إذ تؤكد الدراسة أن "امتلاك صانع القرار للمعلومات الكاملة والموثقة واعتماده نهجاً عقلانياً وتحليلياً يعد شرطاً لتحقيق الأهداف وتفادي التصرفات المتهورة أو غير المحسوبة". ومن ثم فإن تجاهل الأسباب العميقة للاحتجاجات أو سوء قراءتها يفضي إلى قرارات انفعالية تزيد من حدة الأزمة بدلاً من احتوائها[3].

وغالباً ما يعتمد إدراك صانع القرار لتطور الاضطرابات السياسية على تصورات سابقة متأصلة في العقل السياسي الرسمي، تنظر إلى الدولة بوصفها كياناً فوق المجتمع، وليس امتداداً له، وضمن هذا النمط من التفكير، تفهم الحركات الاحتجاجية لا بوصفها تعبيراً عن فشل سياسات تنموية أو مطالب مشروعة، بل كمؤامرة تهدد أمن النظام، وهنا يتحول الإدراك إلى عائق أمام الإصلاح، وتفعل أدوات الضبط الأمني قبل تحليل الأسباب البنيوية للاحتجاج.

وتشير دراسات تحليلية إلى أن العديد من الأنظمة العربية واجهت الانتفاضات بآليات قمعية نابعة من هذا النمط الإدراكي، مما فاقم من حالة الانقسام الداخلي وزاد من حدة العجز السياسي في إدارة الأزمات[4]، ويمكن تلخيص ملامح هذا الإدراك في النقاط الآتية:

أولاً: تأطير الاحتجاجات كتهديد أمني خارجي: غالباً ما يفسر صانعو القرار الاحتجاجات الشعبية على أنها نتيجة لتدخلات خارجية تهدف إلى زعزعة استقرار النظام، وهذا التأطير يستخدم لتبرير الردود الأمنية القاسية وقمع الحريات المدنية، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الدولة والمجتمع[5]. كما أن الأنظمة الاستبدادية غالباً ما تضخم من التهديدات الخارجية وتشيطن الآخر لتبرير الحاجة إلى سلطة تنفيذية قوية، من خلال تحليل الخطاب السياسي في روسيا وأذربيجان، تظهر الدراسة كيف تستخدم استراتيجيات مثل "شيطنة الآخر" و"تأطير المشكلات الداخلية كنتاج لمؤامرات خارجية" لتعزيز شرعية النظام، وهو ما يوازي تماماً الرواية الأمنية التي يستخدمها صانعو القرار السلطويون عند مواجهة الاحتجاجات الشعبية[6].

ثانياً: إغلاق قنوات الحوار: عندما ينظر إلى الاضطرابات على أنها مؤامرة يتم أغلاق قنوات الحوار مع المحتجين ويرفض التفاوض معهم هذا يؤدي إلى انسداد الأفق السياسي وتصعيد الأزمات حيث يشعر

---

(3) المعهد الديمقراطي الوطني، صنع القرار السياسي أثناء الأزمات: دليل عملي للسياسيين خلال جائحة فايروس كورونا المستجد، ص2.

(4) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، الأمم المتحدة، 2019، ص3، 4.

(5) محمد لخضر حرز الله، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي: دراسة نقدية من منظور مقاربة الحكم الرشيد، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 13، فبراير، 2022، ص96.

(6) المرجع نفسه، ص88، 89.

(7) الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة، مركز الجزيرة للدراسات (تقدير موقف)، 7 تشرين الثاني، 2019، ص5.

(8) Aram Terzyan, Sustaining Power Through External Threats: The Power of Enemy Images in Russia and Azerbaijan, Journal of Liberty and International Affairs, Volume 6, Issue 2, 2020, P. 45 – 53.

المواطنون بأن الدولة لا تستمع إلى مطالبهم مما يدفعهم إلى مزيد من الاحتجاجات والتصعيد[1]، وعلى سبيل المثال، إن نظام "معمر القذافي" بدلاً من أن يسعى لفتح حوار سياسي حقيقي، لجأ النظام إلى اتخاذ إجراءات أمنية صارمة جداً، كما أطلق "معمر القذافي" حملات تعبئة موالية، وضغط على زعماء القبائل لمنع الشباب من المشاركة في الاحتجاجات[2].

3- تعزيز الروايات الرسمية وتقويض الثقة العامة: يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحكومات قد تلجأ، خلال الأزمات، إلى توظيف المعلومات المضللة ونظريات المؤامرة لتعزيز رواياتها الرسمية، وأن هذا السلوك يؤدي إلى تآكل الثقة العامة في المؤسسات، ويعمق الانقسامات داخل المجتمع، ويؤكد التقرير أن استدامة الاستقرار تتطلب شفافية إعلامية تعزز مناعة المجتمعات بدلاً من تضليلها[3]، فخلال ثورة مصر عام 2011، لعب التضليل الإعلامي دوراً محورياً في تشكيل إدراك صانع القرار لتطور الاضطرابات السياسية، حيث اعتمد النظام على تصوير المحتجين كخارجين عن القانون أو أدوات لقوى أجنبية[4].

إن عملية تأطير الاضطرابات السياسية كمؤامرة خارجية تشكل أحد أبرز ملامح الادراك السلطوي، إلا أن هذا لا يمثل الصورة الكاملة التي يرى عبرها صانع القرار السياسي للاضطرابات السياسية، حيث تتعدد مسارات الإدراك السياسي للاضطرابات ومسبباتها، لتشمل اعتبارات اقتصادية ومؤسسية وأمن مجتمعي، تعمل بمجملها في تكوين رؤية الحكومة للاضطرابات كمسبب لعدم الاستقرار، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الزوايا التي تؤطر فهم صانع القرار للاضطرابات السياسية، هي:

أولاً: **الإدراك البيروقراطي** ينظر صانع القرار إلى الاضطرابات السياسية كخلل يهدد انتظام عمل مؤسسات الدولة وتوازن السلطة داخل الجهاز الإداري، وهذا الإدراك يدفع إلى التعامل مع الاحتجاجات أو الاضطرابات السياسية بوصفها عبء يعطل الإداء الحكومي مما يؤدي إلى تجاهل البعد السياسي للأزمة والتركيز على احتواءها إدارياً وأمنياً فحسب[5].

ثانياً: **الإدراك الاقتصادي** ينظر صانع القرار إلى الاضطرابات السياسية من زاوية تأثيرها المباشرة على الاستقرار الاقتصادي إذ تهدد تدفق الاستثمارات، وتربك الأسواق، وتعطل مسار التنمية، وأن هذا الإدراك يدفع السلطة إلى تغليب منطق حماية الاقتصاد الوطني ولو على حساب الاستجابة للمطالب الشعبية[6].

ثالثاً: **الإدراك الطائفي** في بعض السياقات يدرك صانع القرار الاضطرابات السياسية من منظور طائفي أو هوياتي، إذ يعاد تأويل المطالب الشعبية على أنها تهديد للوحدة الوطنية أو غطاء لهيمنة جماعة بعينها، وهذا الإدراك يفضي إلى خطاب سياسي يبرر القمع بحجة حماية النسيج الاجتماعي[7].

رابعاً: **الإدراك القانوني** يتعامل صانع القرار مع الاضطرابات السياسية أحياناً من زاوية قانونية صرفة فيعيد تأطير الحراك الشعبي بوصفه خرقاً للنظام العام وتعدياً على التشريعات السارية لا باعتباره تعبيراً

---

(9) مجموعة الازمات الدولية، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران، 2011، ص3، 4.

(10) سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2021، ص26.

(11) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، موثوقية المعلومات: إيجاد سبل للتواصل إلى الحقيقة وتحقيق المرونة والثقة، مركز أوسلو للحوكمة، شباط، 2022، ص1.

(12) ربى راسم محمد حسين، ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الجزائر، 2016، ص72، 73.

(13) صباح أسابع، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص8، 9.

(14) عبد الرؤف أحمد الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد 40، 2023، ص130.

(15) خالد مزابية، الطائفية واثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، الجزائر، 2013، ص1 – 16.

مشروعاً عن مطالب اجتماعية أو سياسية، وهذا الإدراك يدفع السلطة إلى تفعيل القوانين العقابية، مثل: الطوارئ ومكافحة الشغب بدلاً من فتح مسارات الحوار [1].

نستنتج مما سبق، ومن خلال تحليل زوايا الإدراك المختلفة لصانع القرار السياسي، أن هذا الأخير لا يتصرف مع الاضطرابات السياسية على اعتبارها رد فعل طبيعي للاختلال الداخلي؛ وانما يعيد تأطيرها وفق إطار بيروقراطي – اقتصادي – هوياتي – قانوني، يهدف من خلال ذلك الحفاظ على النظام، كما أن هذا الإدراك يقود إلى سياسات تتجاهل جذور الأزمة وتركز على إدارة المظاهر بدل معالجتها.

المطلب الثاني

تجليات الإدراك في الواقع (الأنموذج المصري – الليبي)

تظهر تجارب بعض الدول التي شهدت اضطرابات سياسية عميقة، لا سيما بعد أحداث الربيع العربي، كالحالتين المصرية والليبية، كيف يتجلى إدراك صانع القرار لهذه الاضطرابات بوصفها سبباً مباشراً لعدم الاستقرار، فبدلاً من أن تقرأ كفرصة للإصلاح، غالباً ما يعاد تأطيرها ضمن منطق التهديد الأمني للنظام أو الفوضى المحتملة، مما يوجه سلوك السلطة نحو القمع لا الاحتواء، ومن خلال تحليل هذين النموذجين (المصري – الليبي)، يتضح كيف يعاد إنتاج الأنماط الإدراكية التي جرى تناولها نظرياً.

أولاً: تجليات الإدراك في الأنموذج المصري

بعد ثورة يناير 2011، أعادت السلطة المصرية تأطير الحراك الشعبي ضمن خطاب مؤامراتي، إذ وصفت الثورة بأنها مخطط خارجي صهيوني يستهدف زعزعة استقرار الدولة، وترافق ذلك مع اتهام المحتجين بالإرهاب والتخريب، ووصمهم بالمندسين والمأجورين، كما سجلت محاولات لتوريط الحراك عبر دس أسلحة بين المتظاهرين من قبل عناصر أمنية لتبرير استخدام العنف ضدهم، وقد ساهم الفضاء الإلكتروني في تعزيز هذه السردية، عبر نشر الشائعات والتحريض على الثورة، ما عمق قناعة السلطة بكون الاضطرابات امتداداً لتدخل خارجي يستوجب المواجهة لا الاستجابة[2].

وبدأت مؤسسات السلطة في مصر، عقب اندلاع ثورة يناير، بالتعامل مع الحراك الشعبي على أنه تهديد وجودي للاستقرار الداخلي، وليس تعبيراً سياسياً مشروعاً عن مطالب جماهيرية، فقد تجاهل الإعلام الرسمي، وعلى رأسه التلفزيون المصري، في بادئ الأمر وقائع الثورة، قبل أن ينتقل إلى بث أخبار مضللة تهول من خطر الفوضى والانهيار، وجرى ترهيب المصريين بإشاعات عن انتشار الجرائم والانفلات الأمني، مع تقديم الحراك كخيار يقود إلى الفوضى مقابل استقرار الدولة تحت الحكم القائم، كما شاركت شخصيات رياضية وفنية ورجال أعمال في حملات إعلامية لتشويه صورة المتظاهرين واتهامهم بانحرافات أخلاقية، في محاولة لشيطنة الثورة ونزع شرعيتها الشعبية[3].

وعلى الرغم من الخطاب المؤامراتي في التعامل مع الاحتجاجات، إلا أن صانع القرار في مصر ما بعد 2011، لم يكتفِ بهذه الرؤية وحدها، بل نظر إلى الاضطرابات من زوايا متعددة، أبرزها الطابع البيروقراطي، والاقتصادي، والهوياتي، والقانوني، باعتبارها جميعًا تحديات تهدد استقرار الدولة وبنيتها الداخلية، ويظهر الواقع المصري كيف تجسدت هذه الأنماط الإدراكية في السياسات المتبعة تجاه الحراك الشعبي، وهذا ما تطرقنا إليه في الجانب النظري.

وبعد ثورة يناير، بدأ النظام المصري في إعادة تأطير الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الشعبية كتهديد مباشر لانتظام عمل مؤسسات الدولة وتوازن السلطة داخل الجهاز الإداري، ومن منظور إدراكي بيروقراطي، اعتبرت هذه التحركات تحدياً لهيبة الدولة واستقرارها المؤسسي، مما دفع النظام إلى تعزيز سلطته من خلال توسيع نفوذه داخل البيروقراطية لضمان السيطرة على مفاصل الدولة، وقد تعمّق هذا الإدراك بشكل أوضح بعد انقلاب تموز 2013، إذ تزايدت حالات سقوط القتلى والجرحى في المواجهات،

---

[16] حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص203.

[17] أيمان خليل إنجيلة، السلطة الخامسة؛ تأثير منصات ومواقع التواصل الاجتماعي في الربيع العربي (دراسة توثيقية)، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر (دراسات ميسلون)، حزيران، 2021، ص25. للمزيد ينظر: عيسى أحمد الشلبي، التدخلات الخارجية بالثورة المصرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، حزيران، 2016، ص533.

[18] ربى راسم محمد حسين، المرجع نفسه، ص72.

مما عزز قناعة السلطة بضرورة تحصين جهازها الإداري في مواجهة أي اضطراب يربك أداء الدولة، وهذا التوجه أسهم في تقليص فرص التغيير الديمقراطي، وأبقى القوى البيروقراطية المركزية فاعلاً مهيمناً في صناعة القرار[1].

بعد ثورة يوليو 2013، تبنى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" خطاباً يعيد تأطير الاضطرابات السياسية بوصفها تهديداً مباشراً للاستقرار الاقتصادي للدولة، مؤكداً أن استقرار الدولة هو شرط أساسي لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الإدراك انعكس في السياسات الإقتصادية التي اتبعتها الحكومة، مثل: تقليص الدعم وفرض ضرائب جديدة بهدف تعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية[2].

ومن ناحية الإدراك القانوني نجد أن الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" قد تبنى رؤية قانونية تعتبر الاضطرابات السياسية تهديد مباشر لاستقرار النظام، وهو بذلك قد استند إلى مجموعة من المبررات أهمها[3]:

1. تجريم التظاهرات الغير مرخصة، حيث يعتبرها "عبد الفتاح السيسي" سبباً كافياً للإخلال بالأمن العام، وتعريض السلم المجتمعي للخطر، وبالتالي، تم أصدار قانون التظاهر المرقم بـ(107) لعام 2013، الذي وضع مجموعة قيود على التظاهرات وتجريم المخالفين[4].
2. ربط الاحتجاجات بالإرهاب: في العديد من خطاباته أشار "عبد الفتاح السيسي" إلى أن بعض القوى تستغل وجود بعض الاضطرابات، وذلك من أجل نشر الفوضى والإرهاب.
3. السعي إلى حماية مؤسسات الدولة: أكد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أن أي محاولة للمساس بمؤسسات الدولة أو تعطيل أدائها يعد انتهاكاً جسيماً للقانون وتهديداً لأمن الدولة، واعتبر أن الرد على مثل هذه الأفعال يجب أن يكون حاسماً ورادعاً لضمان عدم تكرارها.

يتبين من خلال ما تقدم أن صانع القرار السياسي في مصر بعد ثورة 2011، وعلى رأسه الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، أصبح ينظر للاضطرابات السياسية على أنها تهديد حقيقي ومباشر للاستقرار العام ولمؤسسات الدولة، كما انعكست هذه الرؤية بواسطة تشديد القبضة الأمنية، وتجريم التظاهرات، وتعزيز البيروقراطية لضبط الحراك المجتمعي.

ثانياً: تجليات الإدراك في الأنموذج الليبي

منذ اللحظات الأولى لاندلاع انتفاضة 17 شباط 2011، تعامل نظام العقيد "معمر القذافي" مع الاحتجاجات بوصفها مؤامرة خارجية تهدف إلى تقسيم ليبيا وزعزعة استقرارها، وقد ركز "معمر القذافي" في خطابه على اتهام المتظاهرين بالعمالة والتآمر، مقدماً نفسه كضامن للوحدة الوطنية ضد التدخل الأجنبي، هذا الإدراك دفع النظام إلى التصعيد الحاد، بما في ذلك استخدام العنف المفرط[5]، بذريعة حماية الدولة من الانهيار، وقد شكل هذا الخطاب الأمني جوهر تعامل النظام مع الاضطرابات.

وفي 21 فبراير 2011، أطلق "معمر القذافي" خطاباً هدد فيه الشعب الليبي بشكل مباشر مؤطر الاحتجاجات الشعبية على أنها خطر وجودي على الدولة، وطرح أمام الليبيين خيارين لا ثالث لهما: إما القبول بالحوار تحت شروط النظام، أو الانزلاق نحو الحرب والفوضى، كما حذر من مشاهد كارثية تشمل

---

(19) ينظر: عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، دورية لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 9، شباط، 2021، ص12.

(20) تقصي الحقيقة: فيديو مجتزأ للسيسي حول المستفيدين من تحرير سعر الجنيه وليس خطة للهروب بعد تخريب مصر متاح على الرابط التالي: https://www.reuters.com/fact-check/arabic/MMOPT-03-2024LU-5LUGI6AG6ZGKZMFBCN4?utm_source=chatgpt.com27. تاريخ اخر مشاهدة : 17 / 4 / 2025.

(21) عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات(تقارير)، 24 حزيران، 2014، ص6.

(22) للمزيد ينظر: قانون رقم (107) لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 47(مكرر)، 24 تشرين الأول، 2013، ص1 – 7.

(23) صباح أبو الخير، تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 48، ربيع، 2024، ص59 – 62.

تفكك الدولة، وانتشار الإرهاب، وتهريب المخدرات، وظهور إمارات إسلامية، وهذا الخطاب عكس إدراك النظام الليبي للثورة بوصفها مؤامرة تهدف إلى تقويض وحدة البلاد، لا كحراك مشروع، وقد مثل هذا الإدراك المقدمات المباشرة للرد العنيف الذي أعقب ذلك[1].

وبصورة عامة، بعد ثورة 2011 شهدت ليبيا تراجعاً ملحوظاً في مسارات الحوار السياسي والدبلوماسي، وأصبح صانع القرار الليبي ينظر إلى الاضطرابات السياسية كتهديد مباشر لاستقرار الدولة، هذا التوجه تجلى في عدة مظاهر وأهمها:

1- تعدد السلطات التنفيذية والتشريعية: أدى سقوط نظام "معمر القذافي" عام 2011، إلى فراغ مؤسسي أسهم في تعدد مراكز السلطة التنفيذية والتشريعية في ليبيا، فقد ظهرت حكومات متنازعة وبرلمانات متوازية في الشرق والغرب، مما عمق حالة الانقسام السياسي، وهذا التشظي حال دون بناء دولة موحدة وأسهم في استمرار الفوضى الأمنية والصراعات المسلحة[2].

2- غياب الانتخابات: على الرغم من تعدد القوى السياسية وتوفر الإطار القانوني لإجراء الانتخابات في ليبيا، إلا أن التمثيل الديمقراطي ظل هشاً ومحدوداً بفعل الانقسامات الحادة بين الفاعلين السياسيين، فقد أفرغت العملية الانتخابية من مضمونها نتيجة غياب التوافق الوطني، وتغليب المصالح الفئوية، وأصبح المسار الانتخابي في ليبيا رهينة صراع النفوذ أكثر منه أداة انتقال سلمي للسلطة[3].

3- عسكرة المشهد السياسي وتعاظم دور المليشيات المسلحة: تعد عسكرة المشهد السياسي في ليبيا منذ عام 2011، من أبرز تجليات الانقسام والفوضى، حيث تصاعد دور الميليشيات المسلحة في ملأ الفراغ الأمني والسياسي، وأدى انهيار مؤسسات الدولة إلى بروز فصائل مسلحة تتبع ولاءات جهوية وأيديولوجية، مما أعاق جهود بناء دولة مركزية موحدة[4].

ومن جانب الإدراك الاقتصادي لصانع القرار السياسي في ليبيا، يعكس هذا الإدراك لصانع القرار الليبي بعد سقوط نظام "معمر القذافي" أن الاضطرابات السياسية المتواصلة تعد أحد أبرز المسببات المباشرة لغياب الاستقرار الاقتصادي، فقد استمرت البيروقراطية والاضطرابات الأمنية في التأثير على أداء مؤسسات الدولة، دون تكريس مبدأ الكفاءة أو توسيع دور القطاع الخاص، وقد أدت مركزية السياسات التنموية، إضافة إلى الاعتماد المفرط على الاقتصاد الريعي، إلى خلق اختلالات حادة تهدد فرص التنمية وتعطل الثقة بالمناخ الاستثماري، في ظل غياب الحوكمة الرشيدة وحداثة التجربة المؤسسية[5].

الخاتمة

إن التحليل النظري والتطبيقي لإدراك صانع القرار للاضطرابات السياسية لا ينطلق غالباً من رؤية إصلاحية، بل من زاوية أمنية – سياسية تعيد تأطير الحراك الشعبي كتهديد للنظام ومؤسساته القائمة، وفي كل من التجربتين المصرية والليبية، تراوحت هذه الرؤية بين المؤامرة الخارجية والإرباك البيروقراطي والخطر الاقتصادي والانفجار المجتمعي، وهذه الأنماط الإدراكية عمّقت القطيعة بين الدولة والمجتمع، وأسست لاستجابات سلطوية تغلب الردع على الحوار، ومن المرجح، ضمن هذا المسار الإدراكي، أن تستمر السلطات السياسية في مصر وليبيا مستقبلاً في التعامل مع أي حراك سياسي على أنه مهدد محتمل للاستقرار، وهو ما ينذر بإدامة التوتر، وغياب المعالجات الهيكلية التي يمكن أن تجنب المنطقة دورات اضطراب متكررة، لذا، فإن تجاوز هذا المشهد يقتضي إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة وليس قائماً على التخويف.

---

(24) زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013، ص131، 132.

(25) سمير احمد سنان، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2021، ص 41.

(26) يوسف سالم عبد العالي إمطير، الانتخابات واثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة، المجلد 12، العدد 1، كانون الثاني، 2021، ص43.

(27) زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد 25، الجزء الثاني، تموز، 2023، ص119.

(28) بوشوشة سارة، ومدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 6، العدد 2، كانون الأول، 2021، ص1700.

الاستنتاجات

1. تباين إدراك صانع القرار السياسي للاضطرابات: أظهر التحليل أن صانع القرار لا يتعامل مع الاضطرابات على أنها تهديداً ثابتاً، بل يطوع إدراكه بحسب السياق السياسي وموازين القوى، ما يعكس مرونة استراتيجية في التعاطي مع عدم الاستقرار.
2. الاضطرابات كفرصة لا كأزمة: في النموذج الليبي، تم توظيف بعض فترات الاضطراب كمداخل لإعادة توزيع النفوذ وبناء تحالفات داخلية، ما يؤشر إلى اعتبار الاضطراب أداة نفوذ لا مجرد خلل.
3. التنمية كأداة احتواء في النموذج المصري: اعتمدت مصر على مشاريع تنموية وخطاب استقرار لامتصاص تداعيات الاضطرابات السياسية، ما يبرز لنا تحولاً من المقاربة الأمنية الصرفة إلى توظيف أدوات ناعمة لتثبيت النظام.
4. الخطاب الرسمي كآلية إدارة: استخدم كل من النموذجين المصري والليبي الخطاب الرسمي بشكل مكثف، سواء لتبرير خيارات السلطة أو لإعادة توجيه الرأي العام، مما يوضح مركزية الإعلام في إعادة إنتاج الاستقرار الرمزي.
5. توظيف الفواعل الإقليمية: تم تسليط الضوء على استخدام علاقات متوازنة مع أطراف إقليمية (مثل تركيا، مصر، الإمارات) كوسيلة لتحييد تأثيرها المباشر وتحويلها إلى أدوات تدعم الاستقرار الداخلي.
6. الاختلاف في أدوات التكيف: برز اختلاف بين النموذجين في الأدوات، حيث ركزت مصر على مركزية الدولة ومشروعيتها التنموية، بينما اعتمدت ليبيا على أدوات توافقية مؤقتة قائمة على احتواء الفاعلين المحليين.
7. غياب الحلول الجذرية في ليبيا: رغم محاولات التهدئة في ليبيا، إلا أن غياب مؤسسات قوية وتشظي مراكز القرار جعل من الاستقرار حالة مؤقتة وهشة، تتأثر بأي خلل يحصل في موازين القوى.
8. أهمية السياق في فهم الاستقرار: يثبت التحليل أن إدراك الاستقرار أو الاضطراب لا يمكن فصله عن السياق التاريخي والمؤسسي، إذ أن التجربة المصرية استفادت من بنية دولة قائمة، بينما افتقرت ليبيا إلى ذلك بعد 2011.

التوصيات

1. يمكن تحويل الغضب الشعبي إلى طاقة انتاجية، من خلال أشراك المواطنين في مبادرات اقتصادية محلية، مثل: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
2. يدرك صانع القرار أن تراجع الاضطرابات السياسية لا يتحقق فقط بالقبضة الأمنية، بل بتقديم استجابات ملموسة لمطالب الشارع، وتتمثل إحدى هذه الاستجابات في صياغة أهداف تنموية واضحة وواقعية، تشمل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.
3. إشراك المجتمع في صناعة القرارات والسياسات الحكومية: يشكل إشراك المجتمع في صناعة القرار السياسي أحد أبرز الأساليب التي يلجأ إليها صانع القرار لاحتواء حالات الغضب الشعبي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- قانون رقم (107) لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 47(مكرر)، 24 تشرين الأول، 2013.

الكتب العربية

2- الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة، مركز الجزيرة للدراسات (تقدير موقف)، 7 تشرين الثاني، 2019.

3- أيمان خليل إنجيلة، السلطة الخامسة؛ تأثير منصات ومواقع التواصل الاجتماعي في الربيع العربي (دراسة توثيقية)، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر (دراسات ميسلون)، حزيران، 2021.

4- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، موثوقية المعلومات: إيجاد سبل للتواصل إلى الحقيقة وتحقيق المرونة والثقة، مركز أوسلو للحوكمة، شباط، 2022.

5- عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، دورية لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 9، شباط، 2021.
6- عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات(تقارير)، 24 حزيران، 2014.
7- عيسى أحمد الشلبي، التدخلات الخارجية بالثورة المصرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، حزيران، 2016.
8- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، الأمم المتحدة، 2019.
9- مجموعة الازمات الدولية، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران، 2011.
10- محمد لخضر حرز الله، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي: دراسة نقدية من منظور مقاربة الحكم الرشيد، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 13، فبراير، 2022.
11- المعهد الديمقراطي الوطني، صنع القرار السياسي أثناء الأزمات: دليل عملي للسياسيين خلال جائحة فايروس كورونا المستجد.

المجلات

12- زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد 25، الجزء الثاني، تموز، 2023.
13- بوشوشة سارة، ومدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 6، العدد 2، كانون الأول، 2021.
14- صباح أبو الخير، تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 48، ربيع، 2024.
15- عبد الرؤف أحمد الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد 40، 2023.
16- يوسف سالم عبد العالي إمطير، الانتخابات واثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة، المجلد 12، العدد 1، كانون الثاني، 2021.

الرسائل والاطاريح

17- حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
18- خالد مزابية، الطائفية واثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، الجزائر، 2013.
19- ربى راسم محمد حسين، ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الجزائر، 2016.
20- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.
21- سمير أحمد سنان، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2021.
22- سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2021.

23- صباح أسابع، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

المواقع الإلكترونية

24- تقصي الحقيقة: فيديو مجتزأ للسيسي حول المستفيدين من تحرير سعر الجنيه وليس خطة للهروب بعد تخريب مصر متاح على الرابط التالي: https://www.reuters.com - . تاريخ اخر مشاهدة : 17 / 4 / 2025.

الكتب الأجنبية

25- Aram Terzyan, Sustaining Power Through External Threats: The Power of Enemy Images in Russia and Azerbaijan, Journal of Liberty and International Affairs, Volume 6, Issue 2, 2020.